

# الرابط بين القانوني – وغير القانوني التنقل العالمي للأسلحة الصغيرة

جدول (3-3)- تقارير الصادرات الوطنية والمعلومات الرسمية المكافئة

الدولة	معلومات عن قيمة مجموع الصادرات من الأسلحة الصغيرة	اللغة	متوفرة على الشبكة الإلكترونية
استراليا	لا	الإنجليزية	نعم
النمسا	نعم	الإنجليزية/ الألمانية	لا
بلجيكا	نعم	الفرنسية/ فلامية	نعم
كندا	نعم	الإنجليزية/ الفرنسية	نعم
جمهورية التشيك	نعم	الإنجليزية	لا
الدنمارك	لا	دنماركية	نعم
فنلندا	نعم	الإنجليزية	نعم
فرنسا	نعم	الفرنسية	نعم
ألمانيا	نعم	الألمانية	نعم
الهند	جزئي	الإنجليزية	نعم
أيرلندا	لا	الإنجليزية	نعم
إيطاليا	نعم	الإيطالية	لا
هولندا	نعم	الإنجليزية/ الهولندية	نعم
النرويج	نعم	النرويجية	نعم
البرتغال	نعم	البرتغالية	لا
جمهورية سلوفاكيا	نعم	الإنجليزية	لا
جنوب أفريقيا	نعم	الإنجليزية	نعم
كوريا الجنوبية	نعم	الإنجليزية	نعم
أسبانيا	نعم	الأسبانية	لا
السويد	نعم	الإنجليزية	نعم
سويسرا	نعم	الفرنسية/ الألمانية	نعم
المملكة المتحدة	نعم	الإنجليزية	نعم
الولايات المتحدة	نعم	الإنجليزية	نعم

تشير المعلومات الصادرة عن الجمارك ان صادرات العالم من المسدسات (البيستول والريفولفر) تناقصت بشكل كبير بين العامين 1995 و 1999

❖ المعلومات الواردة عن كميات رخص التصدير الخاصة بالأسلحة الصغيرة.

يعتبر 80-90% من التجارة العالمية للأسلحة الصغيرة أو ما يقارب حواله 4 بلايين دولار أمريكي سنوياً، قانونياً. وهذه التجارة تزود الدول والأفراد الذين يتسلحوا بشكل قانوني لأغراض الدفاع أو الأمن أو الرياضة. لكن الأسلحة الصغيرة قد تستخدم أيضاً في أعمال عنف وجرائم وانتهاكات حقوق الإنسان التي تعوق التنمية والتحول الى الديمقراطية وتساهم في انعدام الأمن والاستقرار الإقليمي. إن التجارة المحظورة للأسلحة النارية والتي لا تزيد عن 1 بليون دولار أمريكي سنوياً-هي إحدى الطرق التي تستطيع من خلالها الأطراف المختلفة، إساءة استخدام الأسلحة الصغيرة.

وفيما يتعلق بالتجارة القانونية، فإن تحليل المعلومات الصادرة من الجمارك المحلية يظهر انخفاضاً في بعض قطاعات تجارة الأسلحة الصغيرة (خصوصاً المسدسات وبنادق الصيد) منذ عام 1995. ومع ذلك فإن انخفاضاً كهذا لا يمكن توقعه في التجارة العالمية للأسلحة الصغيرة ذات الطابع العسكري. وفي عام 2000 (آخر عام توفرت فيه معلومات) كانت الولايات المتحدة وروسيا الاتحادية تتصدر قمة مصدري الأسلحة الصغيرة.



© Associated Press/Wally Santana

Exposants et visiteurs se serraient la main au dessus d'armes légères lors d'un salon ouvert au public sur les technologies aérospatiales. Les ventes d'armes légères sont, dans leur grande majorité, conclues légalement.

تعتبر الولايات المتحدة وروسيا الاتحادية أكبر مصدرين للأسلحة الصغيرة.

لم تكتمل الإحصاءات الرسمية عن التجارة الدولية للأسلحة الصغيرة بعد، ومع ذلك فإن 50% من تقديرات التجارة القانونية (أكثر من 2 بليون دولار أمريكي) تستقى من مصادر رسمية وغير رسمية. وعلى الرغم من ازدياد الشفافية في السنوات الأخيرة فيما يتعلق بتجارة الأسلحة الصغيرة إلا أن عدداً كبيراً من الدول المصدرة لا تزال تمتنع عن إعطاء معلومات كافية و ذات مغزى عن صادراتها حيث هذه المعلومات ضرورية في الرقابة الشعبية والبرلمانية على نقل الأسلحة الصغيرة والرقابة هي عنصر أساسي لتقليل و تحديد القنوات غير القانونية لتجارة الأسلحة الصغيرة.

#### ◆ تتحول الأسلحة الصغيرة من الأسواق القانونية إلى غير قانونية بالطرق التالية:

الرعاية الحكومية هي المصدر الأساسي لتزويد الجهات غير الحكومية بالأسلحة.

- **التزويد الحكومي المباشر بالأسلحة للجهات غير الحكومية:** تشكل الرعاية الحكومية المصدر الرئيسي لتزويد الجهات غير الحكومية بالأسلحة.
- **انتهاك حظر الأسلحة:** يظهر البحث الميداني أن 54 دولة متورطة بشكل مباشر أو غير مباشر بعمليات نقل للأسلحة الصغيرة تنتهك المحظورات العالمية للأسلحة.
- **انتهاك تعهدات المستهلك الأخير:** الانتهاكات المتعلقة بالمستهلك الأخير غالباً مما تتضمن إعادة نقل شحنات الأسلحة الصغيرة مما يشكل انتهاكات لاتفاقيات لا علاقة لها بالنقل، وإخفاء هوية (المستهلك الأخير) وتزوير شهادات المستهلك الأخير أو شراء شهادات مزورة.
- **تجارة النمل:** وهي العملية التي يتم فيها بيع الأسلحة بشكل قانوني في بلد ما ثم تتم عملية تهريبها بكميات قليلة تصل أحياناً إلى سلاح واحد كل مرة - إلى بلد آخر. وتحدث هذه العمليات بشكل متكرر على الحدود الأمريكية المكسيكية وعلى الحدود البرازيلية مع الجارجوية.
- **السرقة:** وهي طريقة أخرى لتحويل الأسلحة القانونية إلى تجارة غير شرعية وقد تكون السرقة من مؤسسات صنع السلاح الحكومية أو من الممتلكات الخاصة للأشخاص كما قد تشمل قيام الموظفين الفاسدين بالسرقة من مخازن الذخيرة تحت مسؤوليتهم الشخصية، وتشمل أيضاً السرقة التي تحدث بعد انهيار نظام الحكم في الدولة مثل ما حدث في ألبانيا وفي الصومال.

وحيثما تتحول الأسلحة الصغيرة إلى السوق غير القانونية فإنها تبقى متداولة فتنتقل من منطقة غير مستقرة أو منطقة صراعات إلى منطقة أخرى، وذلك بسبب الطلب المتزايد ودافع الربح للتجار كما أن الإنتاج الحرفي للأسلحة الصغيرة يساهم في زيادة - لكن على نطاق ضيق - أعداد الأسلحة المتوفرة في السوق غير القانونية. وبشكل عام فإن الأسلحة التي تدخل السوق غير القانونية تظل كذلك إلى أن تصادر و/أو تجمع و/أو تتلف.

إن الأدلة تتزايد بشأن العلاقة بين التجارة القانونية وغير القانونية للأسلحة الصغيرة لذلك فإن زيادة الشفافية بشأن التجارة القانونية للأسلحة الصغيرة سيساعد على معرفة الكيفية التي تنتقل فيها الأسلحة إلى السوق غير القانونية. والسؤال الذي يطرح نفسه هنا: هل الحكومات والمجتمع الدولي معني بالمرقبة والسيطرة على التجارة القانونية للأسلحة الصغيرة لمنع ومقاومة تحولها إلى تجارة غير قانونية؟



بائع أسلحة في دارا باكستان وهي بلدة معروفة بالإنتاج غير المشروع للأسلحة الصغيرة، بحيث يصل إنتاج دارا من الأسلحة إلى جهات غير حكومية في الهند والى طالبان والجيش الجمهوري الأيرلندي والفصائل المتمردة في كشمير والشرق الأوسط.